قطر والبحرين والكويت ضمن قائمة الشرف العالمية لحماية الإنسان

كيف نجحت 20 دولة في تقويض «كورونا» وتصدرت قائمة دول العالم؟

» أغلب الدول أدركت أهمية الإعلام في تقدمها ونهضتها ودوره في إخماد أزماتها

» الدول التي تعاملت مع الإنسان كإنسان نجحت في تقويض الأزمة والتخفيف منها

» الحكومات التي أدارت إعلامها بشكل صحيح.. تمكنت من السيطرة على الوباء

تقرير تحليلي بقلم: محمد عبد العزيز – مدير عام مركز لندن للبحوث

قبل أن نقرأ.. هذا التحليل الإحصائي استند إلى لغة الأرقام كمعيار وحيد وفق نظرة علمية فاحصة متجردة

آملين أن يكون فيروس كوفيد 19 المسبب لوباء كورونا المستجد يحط رحاله ليرحل عن عالمنا، بعد أن استنزف تريليونات الدولارات من إجمالي الناتج المحلي في العالم. وفي ظل محاولات كافة دول العالم لبناء استراتيجيات متباينة للتصدي للوباء والسيطرة على تداعياته، أبدت 20 دولة حول العالم نجاعة فائقة في هذا المنحى ما جعل العالم يقف احتراماً لهكذا تجربة ثرية ارتكزت على العلم والإنسانية.

وبعد أن هدأ جزء كبير من عاصفة الجائحة – ولا أعني بذلك أن الأمور آلت إلى استقرار تام فتكون دعوة إلى التراخي – لكن أعني أن الاقتصاد تمكن من باقي ثوابت المنظومة المجتمعية، فعادت معظم دول العالم إلى ممارسة الحياة بشكل جزئي بعد توقف دام عدة أشهر، وبعد هذه الحالة نستطيع أن نتحدث عن عنوان كبير مفاده التباين.

تباين عالمي، عنوان كبير لصورة تفشي وباء «كورونا» المستجد، التباين يعكس صورة العالم الآن وهي تتحدث عن أربعين دولة من بين 212 دولة ومنطقة في المجرة، عشرون منها تفوقت على نفسها وتصدرت الدول الأكثر انتصاراً على تفشي الوباء في العالم، بينما العشرون الثانية تصدرت العالم في تفاقم عدد الإصابات، في حين تفاوتت في قدرتها على تقويض الأزمة.

لقد تعاملت بعض الدول باحترافية شديدة في مواجهة انتشار الفيروس، ما أدى إلى تلميع خطورته، وتتجلى هذه الاحترافية في العديد من الإجراءات الصارمة التي اتخذتها بلدان عديدة، في حين لم تبد بعض الدول جدية في التعامل مع الأزمة، الأمر الذي جعلها تعيش كارثة صحية باتت معها تستغيث طلباً للعون.

ولقد قمنا بعمل تحليل إحصائي لسفر عن الأرقام المرصودة في القوائم المرفقة بهذا التقرير في محاولة بحثية تهدف إلى استنباط عدد من الحقائق، سعياً لإماطة اللثام عن أسباب منطقية للتباين الحادث بين دول العالم في التعاطي مع وباء كورونا المستجد، ولماذا الحديث متداول بشأن 40 دولة فقط ما بين ارتفاع وانخفاض، قدرة وعدم قدرة، انبساط وانقباض، تقدم وتردي، دعونا نخوض غمار الأرقام لنتركها تعبر عن الموقف لأنها اللغة التي لا تكذب البتة.

وكما تضرر ملايين البشر حول العالم من انتشار هذا الوباء سواء من أصيب أو من فقد أحد أفراد أسرته، أو من توقف عن العمل وبالتالي تضررت معيشته، تضررت أيضاً اقتصاديات الدول، فكان ذلك إيذاناً بضغوط مارستها مجموعات المصالح التجارية في العالم لعودة الحياة تدريجياً مهما حصد ذلك من أرواح وهي الثمن ضريبة يمكن أن تقدم «حياة البشر» لكنها سياسة السادة والعبيد التي تعاملت بها بعض الأنظمة في العالم مع شعوبها، الأمر الذي عكس فشلها في التعاطي مع الوباء، في حين نجحت تلك الدول التي تعاملت باحترام للإنسان وتقدير حياته، نجحت في تقويض الأزمة.

تعالوا نكتشف في نقاط محددة أبرز ما عكسته أرقام القوائم الإحصائية المرفقة لنتحدث منها :-

حددت القائمة الأولى 20 دولة تصدرت دول العالم في ارتفاع نسب الشفاء نذكر منها أول خمسة دول ويمكنكم متابعة القائمة التي بدأت بدول (ماليزيا – قطر – فنلندة – الدانمارك – ايرلندا – الصين) واختتمت بـ(البحرين والكويت وإيطاليا) لنتعرف على أسرار نجاح هذه القائمة العشرينية في قبح جماح الوباء وارتفاع نسب الشفاء منه.

وجدت هذه الدول الفضل السبل لشعوبها للحماية من فيروس كورونا المستجد، فأضحت هي الأكثر أمنا بالنسبة للأشخاص المصابين بكورونا أو غيرهم من الأصحاء الذين يمكن أن يتعرضوا للإصابة جراء المخالطة، بعد أن اعتمدت على محددات للنجاة، وتحتاج كل دولة من تلك الواردة في القائمة إلى كتاب بمفرده يشرح آليات نجاحها لتمثل القدوة لغيرها من بقية دول العالم، لكن سنعرج على بعضها لنتعرف على أسباب ومحددات نجاحها في تقويض الأزمة.

نجحت تلك الدول في إدارة أزمة انتشار وباء كورونا بصورة فاعلة منذ اندلاعها، فتبنت إجراءات صارمة منذ اللحظة الأولى، ورفعت مستوى خطورة الوباء فلم تقع في التهوين ولا التهويل فتمكنت من حماية شعوبها، فضلاً عن فرض عقوبات صارمة بحق المخالفين للإجراءات والتدابير الحكومية لمواجهة الوباء، بالإضافة إلى التواصل الصادق المباشر من كبار المسؤولين مع شعوبهم لتهدئة مخاوفهم ووضع خارطة طريق للخروج من الأزمة، إضافة إلى تكليف علماء النفس والاختصاصيين الاجتماعيين لمعالجة الآثار النفسية الناجمة عن الأزمة.

الناجحون

نجحت ماليزيا وقطر وفنلندة والدانمارك وايران والصين وسنغافورة وتركيا والنمسا والنرويج والكويت واليابان واستراليا وغيرها من الدول الواردة في القائمة الأولى ودول مثل ألمانيا ونيوزلاندا وأيسلندا وتايوان وسريلانكا (رغم خلو القائمة منها، لكنها في مرحلة متقدمة أيضاً لو اتسع قادر القائمة إلى 25 دولة لدخلت بقوة في الترتيب)، نجحت في احتواء الوباء، والحد من تداعياته الكارثية، وهو ما مثل نموذجاً يمكن أن تحتذي به دول العالم الأخرى، وخارطة طريق يمكن لها أن تتعلم منه كيف تدار الدول.

وحتى تكون المقارنة على تماس مع العدالة فلابد من الإشارة إلى بعدين الأول قوة اقتصاديات هذه الدول والثاني خبرات بعضها المتراكمة في التعامل مع الأوبئة، فمثلاً دول مثل سويسرا والمانيا وقطر والكويت واليابان ذات موازنة مالية قوية مكنتها من التعاطي الإيجابي مع الأزمة عبر البنى التحتية الصحية القوية، ودول أخرى لديها خبرات سابقة في الكوارث مثل سنغافورة وتجربتها السابقة مع مرض السارس المنتقل إليها عبر الصين في أوائل هذا القرن، فأثر سلبا على حياة الكثيرين داخل البلاد فاستفادت من خبرتها السابقة، وهو الأمر الذي مكنها من استخلاص الدروس، وتطوير آليات ناجحة في التعامل مع الوباء الحالي، فواجهت كورونا منذ اللحظة الأولى بقوة واتخذت خطوات سريعة وواضحة ووضعت قواعد محكمة لمواجهة الفيروس الجديد.

محددات النجاح

أولا: تبني إجراءات صارمة منذ اللحظة الأولى منذ الإعلان عن المرض في الصين، وقبل انتشاره خارج مدينة ووهان، وتمثلت الخطوة الأولى في إجراء فحوص فورية على المسافرين القادمين من الصين، منشأ الفيروس، رغم تأثر القطاع السياحي في تلك الدول المعتمد على السائحين الصينيين، فضلاً عن لعب رجال الأعمال الصينيين دورا محوريا في اقتصاديات بعض هذه الدول عبر الشركات الصينية العظيمة عابرة القارات والخبرات الصينية العاملة في تلك الدول.

ثانياً: لجأت تلك الدول إلى التنفيذ الدقيق للتباعد الاجتماعي، والتتبع الدقيق لمسار كل شخص التقى بأشخاص محتمل إصابتهم بالفيروس، وإصدار أوامر لأصحاب العمل بإعطاء إجازات للموظفين المشتبه في إصابتهم، فضلاً عن إعفاء العاملين من الحضور لأماكن العمل.

ثالثاً: لجأت تلك الدول إلى القرارات الحاسمة مهما كانت تداعياتها فرضت إجراءات الحجر الصحي المشددة في مواجهة من تتأكد إصابتهم ويتمثل ذلك في حظر خروج الأفراد من بيوتهم، مع الاعتماد على توصيل الطعام إلى أبواب منازلهم، وهنا نسوق مثال فلجأت رئيسة الوزراء الفنلندية سانا مارين إلى عزل هلسنكي ومنطقتها عن سائر أنحاء البلاد لمنع تفشي الوباء، وحظرت الدخول والخروج من منطقة العاصمة، رغم أن المنطقة المشمولة بقرار العزل هي مقاطعة أوسيما التي يقطنها حوالي 1.7 مليون نسمة، أي حوالي ثلث سكان البلاد، لكنها القوة في القرار من دون تردد.

الغريب أنها لجأت إلى ذلك في حين أن عدد المصابين بالوباء في هذه المقاطعة أكثر من 500 شخص من أصل 880 مصاباً في البلاد بأسرها – أبان اتخاذها ذلك القرار –، في حين ارتعشت أيادٍ حكومات دول كبيرة أخرى في اتخاذ مثل هذه القرارات رغم وجود آلاف الإصابات بها.

رابعاً: لجأت تلك الدول إلى تقديم خارطة طريق واضحة المعالم للمستقبل القريب في ظل الأزمة، واتسم خطابه بالواقعية، حيث أكد على توقعه بوقوع المزيد من الخسائر الاقتصادية، وفي المقابل تم تحديد الإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لمواجهة التداعيات، وتم توضيح الاستراتيجيات التي تتبعها الحكومة لتوفير الأغذية، وآليات إدارة الأمن الغذائي.

خامساً: لجأت تلك الدول إلى تخفيف التداعيات النفسية المرتبطة بالأزمة ومثالب الانعزال بالمنزل ومنها إلزام المدرسين بالتواصل مع الطلاب بصورة دورية، خاصة الذين خضعوا للعزل، في حين قدم كثير من شخصيات المجتمع المدني استشارات نفسية مجانية ودورات تدريبية من خلال الإنترنت للمساعدة في تقليل حدة التوتر والخوف المرتبطة بإجراءات الحجر الصحي، أو شعور الهلع الذي انتاب بعض الأفراد خشية الإصابة بالعرض.

سادساً: لجوء تلك الدول إلى فرض قيود مشددة منذ بداية الأمر، مع فرض نظام صارم في المستشفيات والحجر الصحي للمرضى المحتملين، ومتابعة الحالة الصحية بشكل مكثف لأي شخص ربما كان على اتصال بهم، وبعضها لجأ إلى متابعة مواقع الأشخاص الذين يخضعون للحجر الصحي المنزلي عن طريق برامج تعمل عبر شبكة الإنترنت.

وليس هذا فحسب بل وصل الأمر إلى توجيه الاتهام لمن يقدم معلومات خاطئة عن تاريخ سفره بالإضافة إلى إجراءات عقابية أخرى، كما استخدمت بعض تلك الدول أدوات الرقابة الأمنية الفعالة في فرض إجراءات تتبع التواصل، وتطبيق الحجر الصحي المشددين ألزم كثير من أفراد المجتمع بالانصياع للتدابير الحكومية بعد تحديد عقوبات قاسية قابلة للتنفيذ بحق المخالفين، منها الغرامات والحبس، وقد تصل إلى الترحيل، وحتى لو لم تنفذ تلك العقوبات فعلياً، فإن التهديد بها في حد ذاته سيحفز المواطنين على الالتزام بها درءاً للمخاطر.

سابعاً: فرضت تلك الدول قواعد صارمة مع المواطنين وغير المواطنين، حيث طبقت قواعد حاسمة – غير قابلة للاختراق – ما بين الترهيب والترغيب لإحكام إدارتها للأزمة، وفرضت عقوبات أشد على العمالة الوافدة مقارنة بالمواطنين، وهنا على سبيل المثال قامت حكومة دولة سنغافورة بتقديم 100 دولار يوميا لمن يتطلب منهم البقاء في الحجر الصحي المشدد، بينما فرضت في الوقت نفسه غرامات تصل إلى 10 آلاف دولار على من يخالف تلك القواعد، يتطور إلى الوقف الفوري عن العمل، والترحيل، والحظر الدائم من العمل في سنغافورة، ولتعزيز هذه العقوبات، منعت الحكومة مواطنيها الذين يوظفون العمال الأجانب الذين طالهم العقاب من توظيف الأجانب لمدة عامين على الأقل، مما يمنحهم حافزا أقوى لتطبيق هذه الإجراءات، حتى لا تضرر أعمالهم.

ثامناً: أدركت تلك الدول أهمية الإعلام في تقدم الدول ونهضتها ودوره الرئيس في إخماد أزماتها أو زيادة إشعالها، وأسرد عدة أمثلة على ذلك منها:- تحييد بعض الدول وسائل الإعلام إيماناً منها أن الإعلام هو أحد أضلاع مثلث نهضة الدول وقوتها أو مزلاتها وتراجعها جنباً إلى جنب مع منظومتي العدالة والتعليم، فلجأت تلك الدول إلى نشر أخبار إيجابية متوازنة حول شفاء بعض الحالات، وعن نجاح جهود الحكومة في احتواء الفيروس، بينما قامت في المقابل بنشر أخبار عن الأفراد الذين يتعرضون للعقاب جراء اختراقهم للإجراءات المفروضة.

ولجأت بعض تلك الدول مثل فنلندة إلى استثمار التقنيات الحديثة في مجابهة الوباء عبر الاستعانة بكبار المؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات القائمة على الحقائق الدامغة، وهي الدولة الأولى في القارة الأوروبية في مقياس مكافحة المعلومات المضللة وفقاً لمقياس الثقافة الإعلامية البلغاري open society institute.

» غياب أميركا والدول الأوروبية الكبرى عن مصاف الدول الناجحة في مجابهة الفيروس

» السعودية وقطر ومصر ضمن أعلى 25 دولة على مستوى العالم من حيث الإصابات

» جهود الصين في احتواء الفيروس كانت وراء ارتقائها للمراتب على حساب دول عظمى

» أول 5 دول عربية في محدد نسب الشفاء قطر وتونس والبحرين والكويت والجزائر

قائمة الدول العربية وفق أقل نسب وفاة

الدولة	نسبة الوفاة
قطر	1000/1
البحرين	1000/3
فلسطين	1000/3
عمان	1000/4
الامارات	1000/6
الكويت	1000/7
الأردن	1000/10
المغرب	1000/10
لبنان	1000/17
ليبيا	1000/28
العراق	1000/40
مصر	1000/44
تونس	1000/50
اليمن	1000/50
الجزائر	1000/60
السودان	1000/60

ملاحظة :
- جميع الأرقام الإحصائية مرصودة حتى تاريخ 9 يوليو 2020 من موقع منظمة الصحة العالمية
- استخدمت الدراسة في لغة الأرقام فقط دون رجوع وفق نظرة علمية فاحصة متجردة

قائمة الدول العربية وفق أعلى نسب شفاء

الدولة	نسبة الشفاء
قطر	%90
تونس	%84
البحرين	%82
الكويت	%81
الجزائر	%80
الأردن	%79
الامارات	%78
لبنان	%70
المغرب	%64
عمان	%60
العراق	%52
السودان	%50
اليمن	%39
ليبيا	%30
مصر	%27
فلسطين	%12

ملاحظة :
- جميع الأرقام الإحصائية مرصودة حتى تاريخ 9 يوليو 2020 من موقع منظمة الصحة العالمية
- استخدمت الدراسة في لغة الأرقام فقط دون رجوع وفق نظرة علمية فاحصة متجردة

ماليزيا وقطر وفنلندا والدانمارك وايرلندا في صدارة دول العالم مقاومة للمرض

❞ دول عربية استطاعت تحجيم نسب الوفيات منها قطر والبحرين وفلسطين وغمان والإمارات

❞ 20 دولة تصدرت العالم نجحت في احتواء الوباء والحد من تداعياته

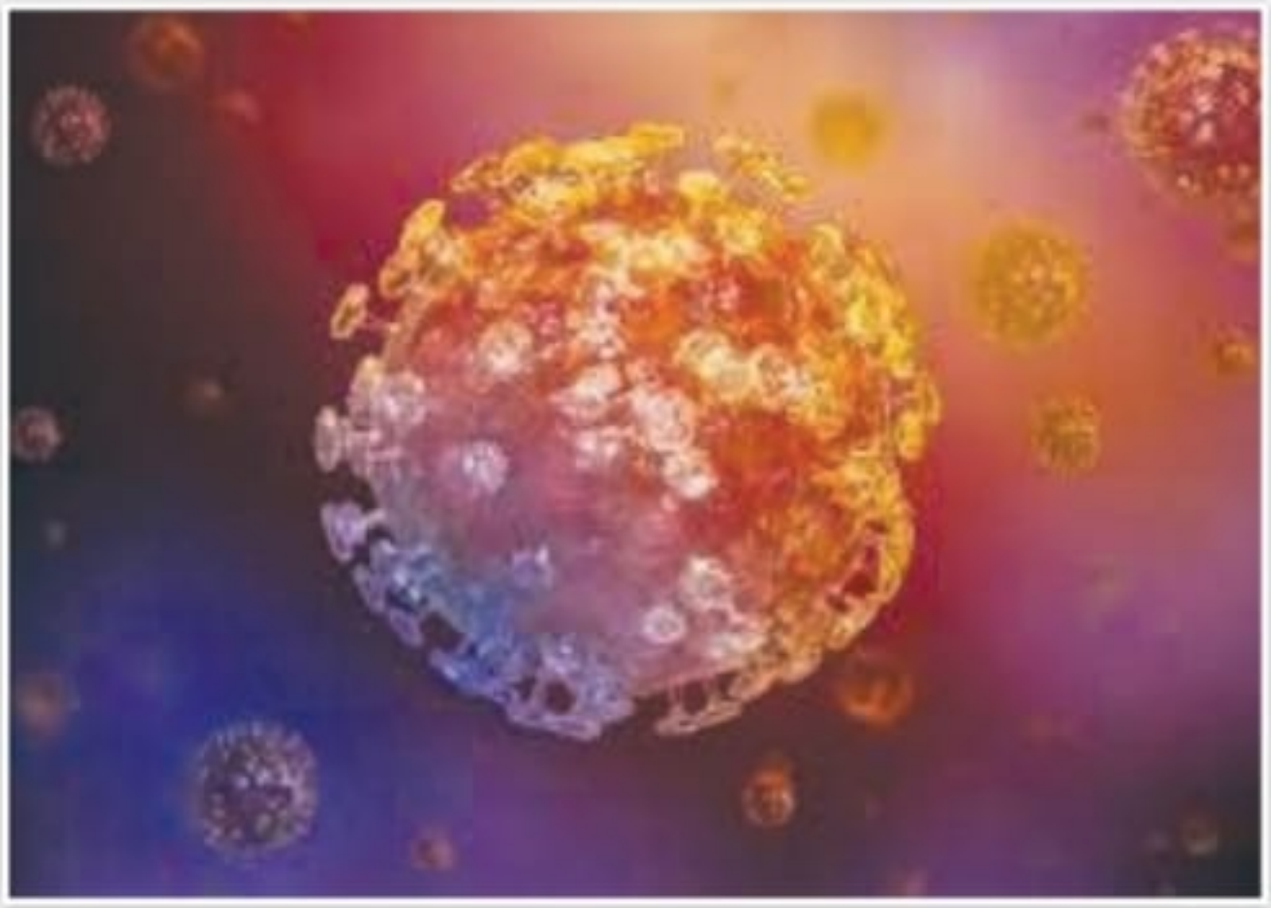

❞ تضرر ملايين البشر حول العالم من انتشار هذا الوباء سواء اقتصاديا أو بالإصابة

❞ التباعد الاجتماعي والبنى التحتية الصحية والقرارات الحاسمة حجمت الوباء

❞ سياسات الدول الاسكندنافية نجحت في مجابهة الفيروس.. فيما فشل فيه أكبر الدول الإوروبية

❞ إعلام بعض الدول أوقع الناس بين التهويل والتهوين فتفاقمت الكارثة

وفي سياق اهتمام تلك الدول بملف الإعلام وإيمانها بدوره فقد اضطلعت حكوماتها بإدارة الخطاب الإعلامي الوطني ووضع السياسات العلمية الدقيقة لإدارة ملفات الأزمات، وكان ذلك من أهم عوامل نجاحها في تقويض أزمة كورونا، فقد حاربت تلك الدول مثالب مواقع التواصل الاجتماعي كالواتس اب والفيس بوك والتويتر وانستغرام ودورها في بث الشائعات والمعلومات المغلوطة حول الوباء ولذلك أسست مراكز إعلامية حكومية ترتبط مباشرة بالقطاعات الصحية الرسمية في البلاد لإستيفاء المعلومات الصحيحة وعدم ترك المواطن لوسائل اعلام مغرضة تهون أو تهول فتضلل وتزيف وعي الناس فحظيت المؤتمرات الصحافية الرسمية بملايين المشاهدات في مختلف وسائل التواصل الإعلامي، وللحد من نشر الإشاعات التي قد تقزم إدارة أية أزمات اتخذت بعض تلك الدول إجراءات صارمة ضد مروجي الإشاعات.. وفرضت عقوبات مالية وجنائية ضد أولئك الذين يهدون جهود الدولة لإدارة الأزمة بشكل صحيح.

تاسعا: قدرة تلك الدول على توفير مخزون المواد الغذائية، والأدوات الطبية الأساسية، من خلال وضع قيود على تداول المواد مثل الأرز والحبوب والأدوية وغيرها، وبالتوازي مع ذلك، منع احتمالات ظهور سوق سوداء ممن يحاولون الربح من وراء الذعر المنتشر لدى الأفراد في تلك المواقف، وذلك من خلال فرض عقوبات قاسية بحق من يحاول مخالفة هذه القواعد.

عاشرا: لجأت تلك الدول الى التواصل المستمر مع شعوبها وهو من أهم الخطوات التي يجب على الدول تبنيها في إدارة هذه النوعية من الأزمات، خاصة وأنها تتطلب من الأفراد الالتزام بسلوكيات معينة من أجل الحد من تفاقم الأزمة.

حادي عشر: لجأت تلك الدول الى دعم الفئات الأكثر تضررا، حيث قيامها بتعويض المواطنين الذين تضرروا ماليا جراء البقاء في المنزل، وأصحاب الأعمال التجارية الذين خسروا مبالغ طائلة جراء تفشي الوباء.

ثاني عشر: وضع تلك الدول خططا للتعافي في مرحلة ما بعد الأزمة، فالصين مثلا أعلنت بالفعل عن خطط تقدر بقيمة تريليون دولار لإنعاش اقتصادها، وتعادل أهمية هذا الإجراء أهمية التعامل الفعلي مع الوباء نفسه، حيث يتعين على الحكومات تبني سياسات واضحة لتحفيز النمو الاقتصادي فور توقف تفشي الوباء.

ثالث عشر: استخدام بعض تلك الدول مثل سنغافورة نظام اكتشاف العدوى المبكرة باستخدام اختبار مصلي جديد طورته كلية الطب Duke-NUS والذي يمكنه من إنشاء روابط بين الحالات المصابة، مما سيسمح للسلطات بتحديد سلسلة الانتقال وبالتالي محاولة السيطرة على انتشاره.

رابع عشر: دعمت حكومات تلك الدول كل من يعمل في الصفوف الأمامية ، وهنا نسوق مثالا برئيس وزراء ماليزيا محي الدين ياسين الذي اكد مرارا أن بلاده لم تكن للتعافي لولا العمل الشاق الذي تقوم به الخطوط الأمامية وتعاون المواطنين والالتزام بالتوجيهات الصادرة مثل إغلاق الحدود أمام غير المقيمين وحظر كل التجمعات التي يزيد عدد المشاركين فيها عن 10 اشخاص وقال ان القدرة الطبية والصحية العامة للبلاد قد وصلت إلى مستوى أكثر إقناعا وأعرب عن امتنانه لأن العمل السريع لخط المواجهة نجح في كبح انتشار الوباء بين السجناء في مراكز الهجرة .

خامس عشر: تميزت تلك الدول بالبنى التحتية الصحية القوية ، وهنا نذكر الدول العربية الثلاث الواردة في قائمة تلك الدول وهي على الترتيب قطر والبحرين والكويت ، فالقطاع الصحي بها يضم العديد من وحدات القرز المتخصصة في أمراض الجهاز التنفسي، مع تمتعها بأنظمة تهوية فصممة لمنع إصابة العاملين في مجال الرعاية الصحية بالعدوى.

وقد نفذت تلك الدول عدد كبير جداً من المسحات الطبية لكل من يقيم على أرضها ، ومن تلك الدول العربية الثلاث تأخذ دولة الكويت نموذجاً – وهي احدى الدول الواردة في قائمة الدول العشرين صاحبة أعلى نسب شفاء بين دول العالم ، وكانت قد سجلت أول حالة وفاة بسبب «كورونا» في 4 أبريل الماضي ، بينما سجلت حتى كتابة هذه السطور ما مجموعه 52 الف إصابة و380 حالة وفاة في حين سجلت 42 الف حالة شفاء ، واجرت ما يربو من 420 الف مسحة ما يشكل 10% من سكان اراضيها.

واتخذت الكويت إجراءات وقائية صارمة بعد تسجيل اول حالات الإصابة نهاية فبراير وقت أن كانت تنهي احتفالاتها الوطنية ، ومن إجراءاتها وقف الرحلات الجوية، عدا البضائع، داخل وخارج الكويت اعتباراً من 13 مارس ، فكانت أول دولة خليجية تقوم بوقف جميع رحلات الركاب وتشددت في ذلك رغم الخسائر الاقتصادية الفادحة.

ولجأت مبكراً إلى إغلاق دور العبادة – رغم مرارة ذلك على مواطني ذلك البلد الخليجي الملتزم بأركان الإسلام ، كما أغلقت بحزم الأماكن العامة مثل الحدائق والشواطئ، في حين تم فرض حظر التجوال على الصعيد الوطني في 22 مارس. كما قامت الكويت بتعليق العمل والذهاب إلى المدارس والجامعات ، مع تأجيل الموعد المحدد لإعادة فتحها حتى مطلع أغسطس، وواجه وزير التعليم استجواباً كان ذلك الأمر أحد محاوره لكنه نجح في تفنيد ذلك ويقي في منصبه ما يدل على قوة الوزير وسلامة إجراءاته ، كما تم إغلاق جميع مؤسسات الدولة ثلاثة أشهر في عنفوان الأزمة.

كما لجأت إلى إعادة استخدام بعض فنادقها الوثيرة كمراكز للحجر الصحي، وتم استخدام أرض المعارض الدولية كمستشفى ميداني ومركز لاختبار وفحص المواطنين والمقيمين من الوباء.

نجحت الكويت أيضاً في خضم ذلك الزخم في تعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية على الرغم من الاضطراب الكبير الذي نتج عن الوباء والاضطراب الذي لحق بالتجارة العالمية وسوق السفر غير أنها في منتصف مارس أعلنت عن مساعدات مالية لجيرانها في المنطقة كالعراق وفلسطين وإيران ومصر ، من أجل المساعدة في مواجهة تداعيات «كورونا» في تلك البلدان، كما تبرعت بمبلغ 40 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لدعم جهودها لمكافحة الوباء.

وفي النهاية تبقى كلمة ...

لقد ضربت تلك الدول العشرين المثل في اتباع المنهج الناجع في مواجهة الكوارث والأزمات من خلال ما لجأت إليه من إجراءات وقائية واحترازية لحماية شعوبها ، لأنها كانت تتمتع باستراتيجيات صحيحة ومتجذرة منذ سنوات ، ارتكزت على احترامها للإنسان وتوفير منظومة النجاح لأي مجتمع وفي مقدمتها بنى تحتية صحية قوية – وإعلام حر تتجاوز نسب صدقه وتغلبيه مصلحة الأفراد على اي مصالح من دون سواها حاجز الـ80 % وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة بدول أخرى لا تتخطى فيها تلك النسب عن 5 % من كم المعلومات الصادقة ، ومعروف ان الترويج بالأخبار المغلوطة الكاذبة وقت الأزمات يؤدي إلى تزييف وعي الناس وبالتالي تفاقم الأزمة مع مرور الوقت.

وفي خطوات استراتيجية سارت في الاتجاه الصحيح، شكلت تلك الدول العشرون الأولى عالمياً في التعاطي مع جائحة كورونا مرجعية وطنية عليا تفاعلت فيها كل القطاعات وتعاضدت خلالها كل المؤسسات فائتمر السرعة والحكمة في القرار المنصب في مصلحة الأفراد، وقد اثبتت فاعليتها وكفاءتها من خلال حزمة الإجراءات الاحترازية وعبر القرارات التي اتخذتها في التعامل مع هذه الجائحة في ظل تشخيص دقيق للواقع الوطني وقراءة فاحصة للمستجدات الدولية في التعامل مع هذه الجائحة.

مؤشرات رقمية مهمة مستقاة من القوائم الإحصائية

وفيما يأتي نقف عند أبرز المؤشرات العامة التي تم رصدها من خلال تلك القوائم المرفقة كاستنتاجات جوهرية حملت مفارقات عجيبة بعضها جاء بعيداً عن لغة المنطق :-

-1 دولتان فقط سجلتا 4.5 مليون إصابة « الولايات المتحدة والبرازيل».

-2 دولتان هيمنتا على مليون و300 الف إصابة «روسيا والهند ».

-3 احدى عشرة دولة سجلت 3 مليون إصابة هي على الترتيب «إسبانيا – بيرو – تشيلي – بريطانيا – المكسيك – إيطاليا – ايران – باكستان – تركيا – السعودية – المانيا » ، في حين سجلت 197 دولة ومنطقة حول العالم مليونا إصابة.

تفاوت شديد بين دول العالم فيما يتعلق بالوفيات رصدت على النحو التالي :-

تصدرت دولتا الإصابات الأكثر حول العالم قائمة الوفيات الأعلى أيضاً الولايات المتحدة 132 الف وفاة – البرازيل 64 الف بنسبة 37 % من وفيات العالم كله بسبب الوباء.

اثنان وعشرون دولة سجلت 300 الف حالة وفاة هي على الترتيب :- «بريطانيا 45 الف – إيطاليا – المكسيك – فرنسا – إسبانيا – الهند – ايران – روسيا – بيرو – بلجيكا – كندا – المانيا – تشيلي – هولندا – السويد – الصين – الأكوادور – تركيا –باكستان – مصر – إندونيسيا – السعودية الفي وفاة»، في حين سجلت 152 دولة قرابة 30 الف حالة وفاة، بينما لم تسجل 37 دولة حول العالم اية حالات وفاة.

مؤشرات إيجابية

أعلى خمس دول عربية من حيث نسب شفاء على الترتيب: (قطر – البحرين – الكويت – الإمارات – الجزائر).

أقل خمس دول من حيث نسب الوفيات في الدول العربية هي على الترتيب: (قطر – البحرين –سلطنة عمان – الإمارات).

دولتا تونس والأردن تمكنتا من السيطرة مبكراً ونجحا في بلوغ الف حالة تعافت من إجمالي 1200 مصاب بنسبة 83%.

ثلاثة دول عربية وردت في قائمة افضل 20 دولة عالمياً من حيث نسب الشفاء هي على الترتيب (قطر – البحرين – الكويت).

جهود الصين في احتواء الفيروس كانت وراء ارتقائها للمراتب على حساب دول عظمى أخرى.

أول خمس دول عربية في محدد نسب الشفاء هي على الترتيب: (قطر – تونس – البحرين – الكويت – الجزائر) .

أول خمس دول عربية في محدد تحجيم نسب الوفيات هي على الترتيب: (قطر – البحرين – فلسطين – عمان – الإمارات).

مؤشرات سلبية

أكثر الدول العربية من حيث عدد الإصابات على الترتيب (السعودية – قطر – مصر – العراق – الإمارات – الكويت – سلطنة عمان – البحرين – الجزائر – المغرب).

أكثر الدول العربية من حيث عدد الوفيات هي على الترتيب (مصر – العراق – السعودية – الجزائر – السودان – الكويت – اليمن – الإمارات – المغرب – سلطنة عمان).

أسوأ خمس دول عربية من حيث تدارك نسب الشفاء هي (مصر – العراق – سلطنة عمان – السعودية – المغرب).

ثلاث دول عربية وردت في قائمة أعلى 25 دولة على مستوى العالم من حيث الإصابات هي على الترتيب (السعودية 13 عالمياً – قطر 21 عالمياً – مصر24 عالمياً)

جاء غياب دول عظمى مثل اميركا والدول الأوربية الخمس الكبرى عن قائمة افضل 20 دولة مقاومة للوباء ، ليشكل مفاجأة ، نظراً لسمعة هذه الدول الكبيرة في مجال البنى التحتية والأبحاث العلمية والهياكل الصحية وغيرها من عوامل الاستعداد اللوجستي المعروفة.

الزيادة الضخمة في عدد الوفيات في الولايات المتحدة واوروبا امر في غاية الأهمية، ويحتاج إلى دراسة متعمقة لمعرفة العوامل المشتركة، خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى فرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا واسبانيا، لاسيما في ظل ضبابية الموقف بشأن العوامل التي تسببت في زيادة عدد الوفيات في تلك الدول إضافة إلى البرازيل والهند وروسيا بالطبع، وما اذا كان يعزى إلى مستوى إجراءات الوقاية أم في توفر الإمكانات الطبية؟ أم ثقافة ووعي السكان؟ أم في مستوى الدخل والتقدم ومعدل العمر؟ أم في النواحي البيولوجية أم....؟ ولماذا كانت معدلات الوفاة في دول شرق اوروبا اقل بكثير منها في دول غرب اوروبا الأعلى دخلاً والأكثر تقدماً؟

آخر خمس دول عربية في محدد نسب الشفاء هي على الترتيب: (فلسطين – مصر – ليبيا – اليمن – السودان).

آخر خمس دول عربية في محدد تحجيم نسب الوفيات هي على الترتيب: (السودان – الجزائر – اليمن – تونس – مصر).

قائمة أعلى 25 دولة في العالم من حيث الإصابات

م	الدولة	عدد الإصابات	نسب الشفاء
1	أميركا	3 مليون و100 الف	%45
2	البرازيل	مليون و700 الف	%64
3	الهند	725 الف	%61
4	روسيا	700 الف	%66
5	بيرو	306 الف	%65
6	اسبانيا	300 الف	غير معلن
7	تشيلي	300 الف	%88
8	انجلترا	285 الف	غير معلن
9	المكسيك	265 الف	%61
10	ايران	244 الف	%84
11	ايطاليا	242 الف	%80
12	باكستان	235 الف	%57
13	السعودية	215 الف	%70
14	تركيا	207 الف	%88
15	ج افريقيا	206 الف	%48
16	المانيا	200 الف	%91
17	فرنسا	170 الف	%45
18	بنغلاديش	165 الف	%46
19	كولومبيا	120 الف	%41
20	كندا	105 الف	%66
21	قطر	100 الف	%94
22	الصين	84 الف	%92
23	الارجنتين	80 الف	%37
24	مصر	76 الف	%27
25	السويد	73 الف	غير معلنة

أكثر دول العالم ارتفاعا في نسب الشفاء

م	الدولة	عدد الإصابات	شفاء	نسب شفاء
1	ماليزيا	9 الاف	8500	%98
2	قطر	100 الف	94 الف	%94
3	فنلندة	7500	7 الف	%93
4	الدانمارك	13 الف	12 الف	%92
5	ايرلندا	25 الف	23 الف	%92
6	الصين	84 الف	78 الف	%92
7	سنغافورة	45 الف	41 الف	%91
8	المانيا	200 الف	182 الف	%91
9	سويسرا	32 الف	29 الف	%90
10	تركيا	207 الف	182 الف	%88
11	النمسا	18 الف	16 الف	%88
12	النرويج	9 الاف	8 الاف	%88
13	استراليا	8 الاف	7 الاف	%88
14	كوريا ج	13 الف	12 الف	%88
15	تشيلي	300 الف	265 الف	%88
16	اليابان	20 الف	17 الف	%85
17	ايران	244 الف	205 الف	%84
18	البحرين	30 الف	25 الف	%83
19	الكويت	51 الف	41 الف	%80
20	ايطاليا	242 الف	193 الف	%80

قائمة أعلى 10 دول عالميا من حيث عدد الوفيات

م	الدولة	عدد الإصابات	وفيات	نسب وفيات
1	أميركا	3 مليون و100 الف	133 الف	%5
2	البرازيل	مليون و700 الف	66 الف	%4
3	بريطانيا	285 الف	45 الف	%15
4	ايطاليا	242 الف	35 الف	%14
5	المكسيك	265 الف	32 الف	%12
6	اسبانيا	300 الف	30 الف	%9.5
7	فرنسا	170 الف	30 الف	%17
8	الهند	722 الف	21 الف	%3
9	روسيا	700 الف	11 الف	%1.5
10	بيرو	306 الف	11 الف	%5.

قائمة أعلى 10 دول عربياً من حيث عدد الإصابات ونسبها

م	الدولة	عدد الإصابات	شفاء	نسب	وفيات	نسب
1	السعودية	214 الف	150 الف	%70	2000	9 لكل الف
2	قطر	100 الف	94 الف	%94	133	1 لكل الف
3	مصر	76 الف	21 الف	%27	375	%5
4	العراق	62 الف	35 الف	%56	2600	%4
5	الإمارات	52 الف	41 الف	%79	325	6 لكل الف
6	الكويت	51 الف	41 الف	%80	375	7 لكل الف
7	عمان	48 الف	29 الف	%60	220	4 لكل الف
8	البحرين	30 الف	25 الف	%83	100	3 لكل الف
9	الجزائر	16 الف	12 الف	%75	الف	%6
10	المغرب	14 الف	10 الف	%71	240	17 لكل الف